مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٤٥**

الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشييف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد صاحب زادة أحمد خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها الرؤساء أو الرؤساء المشاركين لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا الآتية أسماؤهم: سعادة السيد محمد لوليشكي، سعادة السير مارك لايل غرانت، سعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، سعادة السيد جيفري ديلورنتيس.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لوليشكي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحيط المجلس علماً بشأن بعثة مجلس الأمن لتقصي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، الموفدة في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وتشارك في رئاستها السيد ألكسيس لاميك، نائب الممثل الدائم لفرنسا، وأنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر فريقه على ترحيبهم ومساعدتهم ودعمهم طوال هذه المرحلة من البعثة.

وكما يعلم المجلس، تمت زيارة بعثة مجلس الأمن برمتها للمنطقة في سياق مؤات بشكل خاص لإمكانية إحلال السلام الدائم في المنطقة، وذلك بفضل توقيع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجاراتها في أديس أبابا، وتحت رعاية أربع منظمات إقليمية ودولية، على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقد انصبت رسالة المجلس على تنفيذ الاتفاق الإطاري والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، وعلى حث الجميع عموماً على العمل لضمان نجاح مفاوضات كمبالا.

وفي طريقنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، توقفت بعثة المجلس في بروكسل، حيث اجتمعنا مع ممثلي لجنة الشؤون السياسية والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي لمناقشة التطورات الأخيرة في منطقة البحيرات الكبرى، والعملية السياسية الجارية وإصلاح القطاع الأمني على وجه الخصوص. وفي كينشاسا، عقدت بعثة المجلس محادثات مع كبار المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية جميعهم – رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل، إلى جانب رئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ورؤساء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وآلية المتابعة للاتفاق الإطاري. كما حضرنا الجلسة الختامية للمشاورات الوطنية، التي تمخضت عن أكثر من ٢٠٠ توصية.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وصلنا إلى غوما، حيث زرنا موقع الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في التلال المحيطة بكيباتي، بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، والتقينا بعد ذلك مع محافظ مقاطعة كيفو الشمالية وممثلي المجتمع المدني. وأخيراً، اختتمت بعثة المجلس هذه المرحلة بزيارة مخيم المشردين موغونغا -٣، حيث التقينا مع ممثلي روابط المخيم.

وخلال اللقاءات مع السلطات الكونغولية، أقرت بعثة المجلس بأهمية التنفيذ الفعال للإصلاحات التي بدأت في مجالات مختلفة، منها استعادة سلطة الدولة، والتحول الديمقراطي، وتطبيق اللامركزية والمصالحة الوطنية، والقطاع الأمني

والحوكمة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالتوصيات التي تمخضت عنها المشاورات الوطنية، حث المجلس على سرعة ترجمتها إلى عمل ملموس. وإصلاح القطاع الأمني أساسي بشكل خاص، لأنه سيمكن السلطات الكونغولية من الاضطلاع بالمسؤولية عن الأمن والدفاع عن السلامة الإقليمية بصورة تدريجية. وكانت تلك رسالة هامة من بعثة المجلس للسلطات الكونغولية. وخلال اجتماع كرس لتلك المسألة خصيصاً مع وزراء الدفاع والداخلية والعدل، حثتهم بعثة المجلس على تكثيف جهودهم. والدور التنسيقي الذي أولاه القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسمح لها أيضاً بدعم السلطات الكونغولية في هذا المجال.

وإجمالاً، فإن مسألة استعادة سلطة الدولة قد أثيرت أيضاً في اجتماعات مع مختلف المسؤولين. ويرحب المجلس بكون الممثل الخاص للأمين العام قرر التركيز على المنطقة الشرقية، بإعادة نشر جزء من الوحدات إلى غوما لإنفاذ حكم القانون. وفي اجتماع عقد في كينشاسا مع الفريق القُطري، ذكّرت بعثة المجلس أيضاً بالولاية المتفق عليها في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بشأن نقل بعض المهام من بعثة المنظمة إلى الفريق القطري. وينبغي للبعثة إعادة التركيز على مهامها الأساسية. وقد التزم منسق البلد والممثل الخاص بإعداد خارطة طريق وعرضها على المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وأشار عدد من المتكلمين إلى أن استعادة السلام الدائم لن تكون ممكنة طالما استمر انعدام الأمن في الشرق، الذي تؤججه قوى خارجية.

لذلك، ينبغي أن يتمثل الهدف المباشر في تسوية المشكلة التي أثارتها M-23، وهي المجموعة المسؤولة عن العديد من الهجمات ضد السكان المدنيين في شمال كيفو لأكثر من سنة، مما سيجعل من الممكن حينئذ التصدي للمجموعات الأخرى، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وشجع المجلس سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة المناقشات الجارية حاليا في كمبالا لأن الحل لا يمكنه أن يكون مجرد حل عسكري. ومع ذلك، شدد المجلس على وجوب قيام توازن بين العفو ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، واستخلاص الدروس من الماضي للحيلولة دون تكرار نمط العنف نفسه في المستقبل.

وشكرت السلطات الكونغولية على جميع المستويات المجلس وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعمهما المتواصل. وهي مثّلت التقدم المحرز صوب التزامها بتحقيق إطار السلام والأمن والتعاون. وفي ما يتعلق بعملية كمبالا، قالت السلطات نفسها إنها تريد التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. وسيكون أهم شيء منع تكرار أخطاء الماضي بشأن العفو العام وإعادة الإدماج.

وقد مكّنت زيارة المجلس أيضا من تقييم تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بخصوص نشر قوات لواء التدخل. وكان المجلس قادرا على رؤية عزم القيادة الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة، بشخص كل من الممثل الخاص وقائد القوة، على تنفيذ ولاية حماية المدنيين التي دعا إليها القرار.

كما رحب المجلس بالإجراءات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة منذ وصولها، إلى جانب لواء التدخل ولواء كيفو الشمالية إضافة إلى القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف وضع حد لهجمات في الصيف الماضي ضد السكان المدنيين في غوما وضد بعثة منظمة الأمم المتحدة. وأظهر ممثل الأمين العام وقائد القوة أنهما كانا عازمين وملتزمين حيال تنفيذ ولاية حماية المدنيين، الأمر الذي تسعى إليه بعثة منظمة الأمم المتحدة ككل. ولواء التدخل هو أداة تمكّن من التحرك في هذا الاتجاه. وفي الاجتماعات التي انعقدت مع المجتمع المدني، حظيت أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة وأعمال اللواء بالترحيب الحار.

أخيرا، في جميع الاجتماعات المشار إليها آنفا، سواء كانت مع السلطات الكونغولية أو مع المشرفين على بعثة منظمة الأمم المتحدة أو الجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمع المدني، ذكّر المجلس بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب. وهذا يصح في حالة المناقشات الجارية في كمبالا، ولكنه يصح أيضا بالنسبة إلى المسألة الأوسع نطاقا التي تتعلق بجميع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإنسانية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لوليشكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسير مارك ليال غرانت.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ترأستُ إلى جانب زميلي السفير كودجو مينان ممثل توغو زيارة مجلس الأمن إلى أوغندا، التي تمحورت حول تبادل الآراء بصورة مفصلة مع الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني، إضافة إلى وزير الدفاع كيونغا ووزير الخارجية سام كوتيسا. وخلال اجتماعنا، أوضحت بالنيابة عن مجلس الأمن أننا نرى فرصة استراتيجية لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بنطاقها الأوسع، وذلك بفضل اتفاق أديس، وتعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومحادثات كمبالا. وأعربت عن تقدير المجلس لعمل الرئيس موسيفيني بغية تحسين العلاقات الإقليمية وإنجاز الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس (M-23).

كما أراد المجلس أن يستمع إلى شواغل الرئيس موسيفيني المتعلقة بالأمن في المنطقة، بما في ذلك الجماعات المسلحة التابعة لتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا وجيش الرب للمقاومة. والتهديد المستمر الذي تأتي به تلك الجماعات من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الدول المجاورة دليل على الطابع الإقليمي للأزمة.

الرئيس موسيفيني ووزير الدفاع كويونغو أبلغانا بآخر المستجدات عن التقدم المحرز حتى الآن في محادثات كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس. وأتوقع أن نستمع إلى المعلومات الجديدة عن تلك المحادثات في الإحاطة الإعلامية التي ستعقب هذه الجلسة مباشرة. وأشار الرئيس أيضا إلى أهمية تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لدعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب عن تقديره لدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في المساعدة على التصدي للجماعات المسلحة. وقال أعضاء المجلس إنه من المهم لهذا الاتفاق الذي سيجري التوصل إليه في كمبالا أن يتجنب تكرار الأخطاء التي تضمنها اتفاق السلام لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك السماح لأسوأ منتهكي حقوق الإنسان بأن يبقوا على الساحة. وأكد الرئيس للمجلس أن المشاركة الإقليمية المستدامة ستساعد على تحقيق التنفيذ الكامل لأي اتفاق.

وأخبر الرئيس موسيفيني المجلس بضرورة بقاء التركيز منصبّا على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المنطقة. ومثلما استمعنا بالفعل هذا الصباح، تمكّنا من طمأنته إلى أننا بعثنا برسائل هامة تتعلق بالإصلاحات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وناشد أعضاء المجلس الرئيس موسيفيني استخدام نفوذه لكفالة التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاق الإطاري من جانب جميع الأطراف الموقعة، ومواصلة تعزيز السلام في المنطقة. على العموم، أدى تبادل وجهات النظر مع الرئيس موسيفيني إلى التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به أوغندا في تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، من خلال إبرام اتفاق

أمني في كمبالا للمدى القريب، وإبقاء التركيز منصبّا على تنفيذ اتفاق أديس للمدى البعيد.

في الختام، أود أن أعرب عن آيات شكري لحكومة أوغندا على استضافتها ذلك الجزء من زيارتنا، وعلى تبادل وجهات النظر بيننا بصراحة. كما أود أن أشكر موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة جايمس ساترلين ودايفي مكناب، على كفالة نجاح هذا الجزء من رحلتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السير مارك ليال غرانت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، وعلى القيادة التي تتحلون بها بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، وعلى المشاركة إلى جانب رواندا في رئاسة جزء أديس أبابا من البعثة الموفدة إلى أفريقيا.

كما هو مفصل في اختصاصات البعثة، كان الغرض الرئيسي من الزيارة التي قمنا بها إلى أديس أبابا توطيد الشراكة وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، وتبادل وجهات النظر بشأن الأوضاع التي تهم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، عقد المجلسان يوم الأربعاء بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعهما السنوي الاستشاري السابع المشترك. وقد شاركتم في رئاسة الاجتماع بنفسكم، سيدي الرئيس، إلى جانب الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الاتحاد الأفريقي، بصفته رئيسا بالنيابة لمجلس السلام والأمن.

كانت هناك ستة مواضيع على جدول أعمال ذلك الاجتماع: منطقة البحيرات الكبرى، والسودان وجنوب السودان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنطقة الساحل، وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكان لكل منظمة عضو يقدّم كل موضوع من هذه المواضيع، أو يرد على البيان الذي يدلي به عضو معين من المنظمة الأخرى. على العموم، وكما تشهد على ذلك نتائج الاجتماع، اتفق المجلسان من حيث المبدأ على تشخيص الأزمة، وعلى الشراكات المطلوبة، وعلى الحل لتحقيق السلام المستدام في البلدان المتضررة من الصراعات. وجرى بالفعل اعتماد بيان مشترك صدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن.

وعمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن على تقييم التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تعزيز السلام والأمن وصونهما في أفريقيا، ضمن أمور أخرى. ورحبا بما أحرز من تقدم حتى الآن، وشددا على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لتعزيز الشراكة القائمة على كلا الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، بغية كفالة قدر أكبر من التآزر والتماسك، والمزيد من جوانب التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه السلام والأمن في القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، تعهدنا بإجراء المشاورات اللازمة لكفالة التنفيذ الفعال للخطوات المتفق عليها في الاجتماعات التي يعقدانها، وكررنا الكلام عن الحاجة إلى الاتفاق مسبقا على جدول أعمال اجتماعاتهما السنوية التشاورية المشتركة، وإلى إدراج بند بشأن المسائل التي تتطلب المتابعة في جدول الأعمال هذا، وفقا للبيان الذي صدر عن الاجتماع الاستشاري السنوي الخامس المشترك الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

واتفق المجلسان على عقد اجتماعهما الاستشاري السنوي الثامن المشترك في نيويورك خلال حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيتم تحديد موعد الاجتماع من خلال المشاورات بين رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن.

وعقب الاجتماع الاستشاري المشترك، اجتمع مجلس الأمن أيضا مع السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، رئيسة لجنة الاتحاد الأفريقي، بناء على طلبها، لتبادل وجهات النظر بشأن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والقارة الأفريقية.

ولقد أنهى المجلس بعثته الموفدة إلى أفريقيا بعقد اجتماع مع دولة السيد هيلا مريم ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، حيث استعرض كلا الطرفين معا نتائج البعثة إلى أفريقيا، وبحثا تحقيق السلام والأمن في القارة.

وأود أن أختم كلامي بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، على ما تتمتعون به من قيادة، وعلى إدراج هذه البعثة المثمرة إلى أفريقيا في جدول الأعمال. وأعرب عن تقديري أيضا لزملائي، أعضاء مجلس الأمن، على التمثيل الرفيع المستوى من جانب وفودهم وعلى مشاركتهم النشطة طوال مدة البعثة.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان للسفير باور شرف ترأس أول زيارة لمجلس الأمن إلى رواندا منذ عام ٢٠٠٩. وقد بدأ أعضاء المجلس ذلك الجزء من رحلتنا بزيارة مركز للتسريح في موتوبو، حيث تسنت لنا فرصة الاستماع إلى شهادات من مقاتلين سابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين عادوا طواعية، والذين يحاولون بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة الرواندية إعادة الاندماج في المجتمع. أخبرنا هؤلاء الأفراد عن الصعوبات التي واجهوها حينما كانوا فارين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن الخيارات الصعبة التي تعين عليهم أن يتخذوها بالتخلي عن القوة المتمردة. وفي الكثير من الحالات، هددت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالانتقام منهم ومن أفراد أسرهم. وسرّنا أن نسمع عن الدور الرئيسي الذي تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام به بالتعاون مع السلطات الرواندية، بغية كفالة أن يتمكن هؤلاء المقاتلون السابقون من استئناف حياتهم بنجاح.

ثم سافرت بعثة المجلس إلى كيغالي حيث أجرينا جولة في جناح للأطفال تابع لمؤسسة غيزوسي التذكارية للإبادة الجماعية. وحتى الذين زاروا منا هذه المؤسسة التذكارية في رواندا من قبل، فقد شعروا بوطأة ما تتضمنه هذه المؤسسة التذكارية من آثار عن الدمار الذي حصل. فمنذ افتتاح المؤسسة التذكارية في عام ٢٠٠٤، شاهد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ زائر ما هو معروض فيها – عدد مثير للإعجاب، ولكنه مجرد جزء من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص دفنت جثثهم في مقابر جماعية تحت الفدادين الأربعة التي تشكل حدائق المؤسسة التذكارية والأرض التابعة لها. ويعمل هذا المرفق كمخزن دائم للصور والشهادات المتعلقة بالإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، وكتحذير دائم للمجتمع العالمي. وهذا التحذير أدى إلى عقد اجتماع خاص للمجلس، الذي فشل فشلا ذريعا في التصدي للمذبحة التي حدثت قبل ١٩ عاما.

وكما يدرك أعضاء المجلس، لا تزال التموجات التي ولّدتها الإبادة الجماعية تسبب العراقيل وفقدان الارواح. وقبل وصولنا إلى كيغالي، التقينا المشردين خارج غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث وقعت عدة آلاف من الأسر ضحية للهجمات والأعمال الوحشية المتكررة. وذهلنا حيال التناقض الحاصل بين الظروف القائمة في غوما وحولها وبين البيئة الهادئة والمستقرة نسبيا في رواندا. وفي اجتماعاتنا مع المسؤولين الروانديين، أوضح العديدون منا أن رواندا لديها الفرصة لاتخاذ خطوات من شأنها أن تساعد على تحقيق السلام والمزيد من الازدهار للشعوب التي تقطن في كل منطقة البحيرات الكبرى.

وعقب زيارتنا إلى مؤسسة غيسوزي التذكارية، التقينا في كيغالي وزراء الخارجية والدفاع والمالية، وممثلين كبار في مجال الاستخبارات والتخطيط الاقتصادي. وبحثنا في تلك

الاجتماعات مجموعة شاملة من المسائل، بما في ذلك مكانة إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأكدت لنا وزيرة الخارجية موشيكيوابو على استعداد حكومتها لتكون شريكا كاملا في إقامة السلام الدائم، وقالت إنها شعرت بالتشجيع إزاء المبادرات الاستباقية التي اتخذها الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والقيادة الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة. وتكلمت وزيرة الخارجية أيضا عن قلق رواندا إزاء ما يجري من تهديدات أمنية ناجمة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطالبت بالمزيد من التعاون بين مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واستطعنا أن نعزز الرسالة التي كان الممثل الخاص للأمين العام، كوبلر، قد أعرب عنها ومفادها – أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لن تسمح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بأن تعيث فسادا في شرق الكونغو الشرقية، وكذلك لحركة ٢٣ آذار/مارس (M-23).

وأجرى أعضاء المجلس من ثم حوارا صريحا مع الرئيس بول كاغامي دام ٩٠ دقيقة. وردد الرئيس ما قالته وزيرة خارجيته حيال لفت الانتباه للأنشطة الخطيرة التي تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وذكّر أعضاء المجلس مرة أخرى بولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة الواضحة التي ترمي إلى القضاء على كل الجماعات المسلحة غير النظامية، وأعربوا عن التزامهم بتنفيذ هذا الجانب من ولاية بعثة الأمم المتحدة. وتناول أعضاء المجلس التهديد الذي تشكله M-23، بالإضافة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقالوا إنه إذا أريد للإطار الإقليمي أن ينجح، فيجب القضاء على جميع الجماعات المسلحة.

واستنادا إلى هذه النقطة، أكدنا على ضرورة ألاّ يقبل أي بلد، بما في ذلك رواندا، بالتسامح إزاء أي مليشيا أو قوة مسلحة ولا بتقديم الدعم لها، وناشدنا الرئيس كاغامي أن يستخدم تأثير بلده على M-23 بغية تعزيز السلام والمساعدة في اختتام محادثات كمبالا بشكل حاسم.

وتعهد الرئيس بأن تكون رواندا شريكا حقيقيا في عملية السلام، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الطابع الذي تتصف به الأحداث في المنطقة، وتساءل عما إذا باتت أسباب الصراع الراهن معروفة بدقة. علاوة على ذلك، حث المجلس والمجتمع الدولي على المساعدة في إنشاء ما يكفي من آليات قضائية وآليات للمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على العموم، لقد وجدنا تبادل الآراء مع المسؤولين في الحكومة الرواندية موضوعيا وبنّاء جدا، ويحدونا الأمل أن يساعد الحوار في تعزيز الجهود الآيلة إلى تحقيق السلام الإقليمي.

وفي الختام، أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة المقيم في رواندا، لامين مانه، وغيره من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم نينيه باه، وجايمس ساترلين، ودايفي مكناب، على مساعدتهم في نجاح هذا الجزء من رحلتنا. كما أعرب عن تقديري لمضيفينا من الحكومة الرواندا على حسن ضيافتهم وتبادل الآراء معنا بانفتاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في هذه البعثة على طريقة تحملهم المسؤوليات الهامة بالنيابة عن المجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.